

سلطة النقد تطلق نظام الحسابات المصرفية

المصرفية الى تعزيز بيئة الشفافية والإفصاح لخفض المخاطر التشغيلية وتسهيل وتبسيط إجراءات فتح الحسابات وبما يشمل ذلك تحقيق مبادئ اعرف عميلك (KYC) عند فتح الحسابات وتحديثها بشكل مستمر لمساعدة المصارف في اتخاذ القرار المصرفي السليم.

استكمالاً لإنجازات سلطة النقد المتحققة خلال السنوات السابقة في تغطية الفجوة للبيانات المالية والديموغرافية للعملاء المتعاملين مع المصارف ومؤسسات الإقراض بهدف تعزيز مستويات الشمول والاستقرار المالي، كما يهدف لإنشاء نظام الحسابات

رام الله-الحياة الاقتصادية- عملت سلطة النقد خلال الفترة السابقة بالشراكة مع المصارف على إنشاء نظام خاص للإفصاح عن الحسابات المصرفية (KYC Data Base). وقد أكد محافظ سلطة النقد عزام الشوا إن إطلاق نظام الحسابات المصرفية يأتي

«الإحصاء»: استخدام المؤسسات الحكومية للإحصاءات في قراراتها أكثر بكثير من القطاع الخاص

المنطقة، الى إيجاد لغة مشتركة بين المواطنين والحكومة نحو توجهات المواطنين وتصوراتهم في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث أن مؤشرات المسح تطال تصور الأفراد وآرائهم حول أولوياتهم في مجال تخطيط وتنفيذ الأهداف التنموية المستدامة، وهذه المؤشرات بدورها تساهم في توفر قاعدة البيانات الأساسية المناسبة لكافة الجهات ذات العلاقة نحو مراجعة الآليات وتطوير الأداء العام.

وقالت: «يهدف المسح إلى تحقيق بيئة تكاملية في الأدوات بكل المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني، وأن الإحصاءات لا تعطي حجم الجهد المبذول في هذه المؤسسات، ولكن عندما يتم قياسه لا يعطي حقه، لأن هناك الكثير ممن يعملون لا يتم تقييم أدائهم، وهذا ينعكس علينا على الجهاز المركزي للإحصاء».

وانتقدت عوض، عدم التكاملية في الأدوار التي تعد سبباً آخر في عدم انعكاس الجهد الكبير الذي يبذل من كافة الجهات إن كانت عامة أو خاصة أو مؤسسات المجتمع المدني، ولذلك تم إطلاق هذه المبادرة حتى يتم التعرف على مدى استخدام الإحصاءات في المؤسسات، وكيفية الوصول والحصول عليها.

وتأمل عوض، أن تشكل نتائج هذه المسوح أحد المراجع الأساسية للإحصاءات الرسمية الفلسطينية التي من شأنها خدمة المسيرة التنموية وصناع القرار في مختلف مواقعهم نحو صياغة القرارات والخطط على أسس مهنية علمية، وأداة أساسية داعمة لجهود الحكومة الحالية في توجهاتها نحو إعداد خطط التنمية بالعناقيد.

الإحصائية. امار رئيس الجهاز المركزي علا عوض، فقالت: «يأتي تنفيذ مسح توجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أجندة التنمية المستدامة 2019 في سياق توقيع دولة فلسطين كباقي دول العالم الأخرى على أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، والإعلان عن التزامها بها، وقد قامت الحكومة الفلسطينية بترجمة هذا الالتزام في خططها واستراتيجياتها وتوجهاتها الحالية حول العناقيد والأولويات المطلوبة حسب المنطقة والقطاع، وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية بعدة استخدام يشمل 17 هدفاً؛ وترابط هذه الأهداف فيما بينها على الرغم من أن لكل منها غايات محددة، تمثل في مجموعها 169 غاية، وتكمن أهمية هذه الأهداف في أنها إضافة للبعد الاقتصادي للتنمية، ركزت على العبدان الاجتماعي والبيئي، من أجل بناء تعاون تنموي معلوم قائم على رؤيا مشتركة أساسها التنمية البشرية العالمية والعادلة التي تحترم محدودية المصادر البيئية لكوكب الأرض».

واكدت عوض، أن أهداف التنمية المستدامة تشكل بحد ذاتها تحدياً كبيراً لفلسطين في ظل الظروف التي تحيط بالمجتمع الفلسطيني، خاصة تلك المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل العائق الرئيسي أمام جهود التنمية في فلسطين في مختلف المجالات، فلا يمكن الحديث عن إحداث تنمية حقيقية ومستدامة في ظل وجود الاحتلال الجاثم على أرضنا، ناهيك عن بعض المعوقات الأخرى التي يمكن أن تحد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، ويسعى الجهاز من خلال هذا المسح من خلال هذا المسح الذي يعد من التجارب المتقدمة والفريدة في



التجارب المتقدمة والتميزة التي يخوضها الجهاز حيث لأول مرة يتم توفيرها، منوهة الى ان المسح يأتي استكمالاً للجهود الإحصائية في مجال تنمية احتياجات المستخدمين، واستجابة لالتزام دولة فلسطين بأجندة التنمية المستدامة 2030.

وقالت عودة: «المؤشرات تطال تصور الأفراد وآراءهم حول أولوياتهم في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى أنها توفر قاعدة بيانات أساسية لكافة الجهات ذات العلاقة نحو مراجعة الآليات وتطوير الأداء العام، كما أن تم تنفيذ المسح على عينة أسرية مكون من 4599 أسرة في فلسطين».

ولكن ومن ما يلاحظه وينتقده المراقبون انه على الرغم من الاستخدام العالي والكبير للبيانات الإحصائية عند تنفيذ مشاريع الوزارات والمؤسسات على المستويين العام والخاص إلا انه لا يوجد هناك تقييم لهذه المشاريع وربطه بالمؤشرات

بدورها، عرضت نهاية عودة، نتائج توجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030، والتي بينت أن 22٪ من الأفراد من 18 سنة فأكثر على معرفة بأهداف التنمية المستدامة 2030، بواقع 24٪ في الضفة، و 19٪ في قطاع غزة، منوهة الى ان 23٪ من الذكور مقابل 22٪ من الإناث كانوا على معرفة بأهداف التنمية المستدامة 2030.

وأشارت النتائج الى انه كلما زاد العمر قلت المعرفة بأهداف التنمية المستدامة، ويتضح انه كلما زادت الحالة التعليمية للأفراد زادت معرفتهم بأهداف التنمية. وبينت النتائج ان الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالقضاء على الفقر احتل المرتبة الأولى من حيث الأولوية عند الأفراد، واحتل التعليم الجيد المرتبة الثانية، والصحة الجيدة والرفاه احتلت المرتبة الثالثة. واعتبرت عودة: المسح من

استخدام للبيانات الإحصائية من قبل مؤسسات القطاع الخاص بلغت حوالي 67٪ للعام 2018 للمؤسسات العاملة في أنشطة المالية والتأمين يليها أنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة 60٪. وظهرت النتائج ان حوالي 83٪ من المؤسسات العاملة في القطاع الخاص تستخدم بيانات الإحصاء المركزي في مجال إعداد الخطط السنوية والاستراتيجية للمؤسسة، وحوالي 83٪ في مجال اتخاذ القرارات داخل المؤسسة و76٪ في مجال إعداد دراسات جدوى خاصة بتنفيذ مشاريع، وحوالي 76٪ في مجال إعداد تقارير إحصائية ووراق عمل للمؤسسة.

وبينت النتائج بان حوالي 89٪ من المؤسسات العاملة في القطاع الخاص التي تستخدم البيانات الإحصائية تحصل عليها بواسطة موقع الجهاز الإلكتروني وحوالي 6٪ من المؤسسات تحصل عليها من الإصدارات الورقية.

السنوات والاستراتيجية للوزارة والمؤسسة، كما وبلغت نسبة ارتفاع نسبة استخدام الوزارات والمؤسسات التي تقوم بإعداد تقارير إحصائية حوالي 76٪ في عام 2018. من ناحية، اخرى اظهرت النتائج ارتفاعاً بنسبة رضا الوزارات والمؤسسات الحكومية عن البيانات الإحصائية التي يقدمها الإحصاء المركزي في حين كانت نسبة الرضا حوالي 86٪ في العام 2016. كما تشير نتائج المسح 2019 ان حوالي 65٪ من مؤسسات القطاع العام خلال العامين السابقين لديها وحدة إحصائية وحوالي 57٪ تستخدم التصنيفات الإحصائية، كما ان حوالي 72٪ لديها خطة /برنامج إحصائي، في حين ان حوالي 39٪ قامت بتنفيذ دراسات / مسوح عمل متخصصة.

وبخصوص بناء القدرات والاحتياجات التدريبية لتطوير وتعزيز العمل الإحصائي ونتاج البيانات الإحصائية حسب الأهمية والأولوية، أظهرت النتائج ان حوالي 88٪ من المؤسسات والوزارات الحكومية اكدت بأن ضبط ومراقبة جودة البيانات من اهم الاحتياجات التدريبية لتعزيز عملها في إنتاج البيانات الإحصائية، يليها بالأهمية التدريب على ادارة السجلات الادارية والمركزية بواقع حوالي 84٪ ثم التدريب على معرفة المفاهيم والمصطلحات والمؤشرات الإحصائية بواقع 81٪. بينما اظهرت النتائج ارتفاع نسبة المؤسسات العاملة في القطاع الخاص التي تستخدم البيانات الإحصائية في وضع الخطط واتخاذ القرارات من حوالي 21٪ في العام 2014 الى حوالي 42٪ في العام 2018.

وأشارت النتائج إلى أن حوالي 73٪ من الوزارات والمؤسسات الحكومية تستخدم بيانات الإحصاء المركزي في مجال إعداد الخطط

رام الله - الحياة الاقتصادية - ابراهيم ابو كامش - أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفاع نسبة استخدام الوزارات والمؤسسات الحكومية للبيانات الإحصائية في صنع السياسات ووضع الخطط واتخاذ القرارات الى حوالي 80٪ في العام 2018، بينما كانت النسبة أقل بكثير في استخدام القطاع الخاص لبيانات الإحصاء في رسم السياسات حيث وصلت إلى 42٪ فقط.

جاء ذلك ورشة إعلان نتائج مسح استخدام الإحصاءات في القطاعين العام والخاص وتوجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030 التي نظمتها امس الإحصاء المركزي بالتعاون والوكالة الألمانية للتعاون الدولي «GIZ» في قاعة فندق الكراميل برام الله، بمشاركة رئيس الجهاز الوزيرة علا عوض، ومدير عام التخطيط والتطوير في الجهاز محمد العمري، ونهاية عودة ونغير مساد الذين عرضوا نتائج مسح استخدام الإحصاءات في صنع السياسات في القطاعين العام والخاص، ونتائج توجهات المواطنين حول الأولويات الوطنية في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030، والمنصة الجيومكانية لمؤشرات التنمية المستدامة.

وأظهرت نتائج مسح استخدام الإحصاءات في صنع السياسات في القطاعين العام والخاص التي عرضها العمري، أن استخدام الإحصاء في رسم السياسات في مؤسسات القطاع العام ارتفعت من 71٪ عام 2013 إلى 80٪ عام 2018.

وأشارت النتائج إلى أن حوالي 73٪ من الوزارات والمؤسسات الحكومية تستخدم بيانات الإحصاء المركزي في مجال إعداد الخطط

7,26 مليار دولار قيمة أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج

* 1,921 مليون دولار صافي رصيد وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الثاني من العام 2019

«ل دليل إعداد ميزان المدفوعات» الطبعة الخامسة والصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993) إلى استثمار مباشر (استثمار 10٪ فأكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة)، واستثمارات حافظة (استثمار بأقل من 10٪ من رأسمال مؤسسة غير مقيمة إضافة إلى الاستثمار في السندات)، واستثمارات أخرى (أرصدة الائتمانات التجارية، والقروض، والعملة والبودائع وأي أصول أو خصوم أخرى)، إضافة إلى الأصول الاحتياطية التي تعرف على أنها الأرصدة التي تحتفظ بها البنوك المركزية/ السلطات النقدية لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، والتي تندرج ضمن جانب الأصول فقط.

أما الدين الخارجي فيمثل سجلاً لأرصدة الدين المستحقة على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لصالح غير المقيمين، بما في ذلك القروض من غير المقيمين وودائع غير المقيمين المودعة في القطاع المصرفي في فلسطين، والسندات الفلسطينية المشتراة من قبل غير المقيمين، ومعاملات الدين التي تتم بين الشركات غير المقيمة وتلك التابعة والمنتسبة في فلسطين، وأية التزامات أخرى على الاقتصاد الفلسطيني غير التي ذكرت. ويتم الحصول على بيانات الدين الخارجي من جانب الخصوم في منظومة وضع الاستثمار الدولي (بنود الدين)، وذلك استناداً إلى دليل إحصاءات الدين الخارجي الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2003، والمتوائم مع دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة.

5,334 مليون دولار أميركي في نهاية الربع الثاني 2019، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 53٪، واستثمارات حافظة 15٪، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 32٪. وعلى المستوى القطاعي، شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 39٪ من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني. رصيد الدين الخارجي الحكومي حوالي مليار دولار أميركي أشارت النتائج الأولية إلى أن إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية قد بلغ حوالي 1,729 مليون دولار أميركي في نهاية الربع الثاني 2019 بارتفاع بلغت بنسبة 3٪ مقارنة مع الربع السابق. توزعت بين دين على القطاع الحكومي بنسبة 61٪، وقطاع البنوك بنسبة 36٪، والقطاعات الأخرى (الشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والمؤسسات الأهلية، والأسر المعيشية) بنسبة 2٪، والاقتراض بين الشركات التابعة والمنتسبة بنسبة أقل من 1٪.

تجدر الإشارة إلى أن وضع الاستثمار الدولي يمثل سجلاً لأرصدة استثمارات المقيمين في فلسطين (الأفراد والشركات والحكومة) المستثمرة في الخارج تحت مسمى (الأصول) من جهة، وأرصدة الاستثمارات المملوكة للمقيمين خارج فلسطين (الأفراد والشركات والحكومات) والمستثمرة في فلسطين تحت مسمى (الخصوم) من جهة أخرى. وتقسّم هذه الأصول والخصوم (استناداً إلى

رام الل-الحياة الاقتصادية- أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين كما هي في نهاية الربع الثاني 2019 ونهاية عام 2018، وذلك ضمن الإصدار الدوري لوضع الاستثمار الدولي وإحصاءات الدين الخارجي لفلسطين، والذي يمثل استمراراً للجهود المشتركة التي تقوم بها المؤسسات.

وتشير هذه النتائج إلى أن التفاوت بين أرصدة استثمارات الاقتصاد الفلسطيني الموظفة خارج فلسطين وأرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني (الأصول الخارجية - اللتزامات الأجنبية) بلغ 1,921 مليون دولار أميركي نهاية الربع الثاني 2019، بارتفاع بلغت نسبته 11٪ مقارنة مع الربع السابق. وفي هذا السياق تشير النتائج إلى أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغ 7,255 مليون دولار أميركي في نهاية الربع الثاني 2019، موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 5٪، واستثمارات حافظة 19٪، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع، وإيرادات المقاصة) 68٪، وأصول احتياطية 8٪. أما على المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك 60٪ من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني. وفي المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (اللتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي



«القدس المفتوحة» بقطاع غزة وبنك فلسطين يختتمان البرنامج التدريبي «بنكي»

ونوه أ. حلس خلال مداخلاته على عمق العلاقة والشراكة بين البنك والجامعة مؤكداً على المحافظة على هذه الشراكة بما يخدم الطرفين. وأكد كلاً من أ. آل رضوان، ود. الجدي على بذل مزيداً من الجهود لعقد المزيد من البرامج التدريبية التي تستهدف طلبة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية وفتح المزيد من آفاق التعاون مع الجامعة، مشيدين بانضباط التزام طلبة الجامعة خلال البرنامج التدريبي. وتضمن البرنامج التدريبي عدة محاور أهمها: الثقافة المصرفية والجهاز المصرفي، عمليات غسيل الأموال، المخاطر المصرفية، مهارات الاتصال والحديث والإصغاء والاقناع، أنماط العملاء وفن التعامل معهم، الجوانب القانونية للأعمال المصرفية، والتعريف بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

وتم خلال الاحتفال توزيع شهادات حضور البرنامج الذي استمر لمدة أسبوعين بواقع 100 ساعة تدريبية، والاستماع إلى آراء الطلبة المشاركين عن مدى الفائدة التي تلقونها خلال التدريب.

غزة-الحياة الاقتصادية- اختتمت جامعة القدس المفتوحة بقطاع غزة بالتعاون مع بنك فلسطين، البرنامج التدريبي «بنكي»، لتدريب طلبة كلية العلوم الإدارية والاقتصادية من كافة فروع الجامعة بقطاع غزة.

وجرى حفل الاختتام في مركز تدريب بنك فلسطين بحضور نائب رئيس الجامعة لشؤون قطاع غزة د. محمد الكحلوت، والمساعد المالي لئتاب رئيس الجامعة لشؤون قطاع غزة أ.حسان حلس، ونائب مدير عام بنك فلسطين أ. علاء الدين آل رضوان، ورئيس دائرة التدريب في البنك د. ماجد الجدي، ومساعد رئيس دائرة الموارد البشرية في البنك أ.سحر جبر، والطلبة المشاركين في البرنامج.

ونقل د. الكحلوت تحيات السيد رئيس الجامعة أ. د. يونس عمرو لبنك فلسطين وللطلبة الحضور، شاكرًا بنك فلسطين على جهوده في تدريب طلبة الجامعة في المجالات المصرفية وربط الأطار النظري بالأطار العملي، ودوره البناء في تنمية وصقل المهارات العملية للطلبة.

بالفائدة العائدة على المزارعين قال السيد ستيفنسون «أن تكلفة المياه البديلة ستوفر ما يقارب 75٪ من تكاليف المياه التي كان يدفعها المزارع في مواصي رفح». هذ واحتفل 500 متسابق ومتسابقة شاركوا في سباق اختراق الضاحية الذي انطلق من محطة المعالجة جنوب رفح باتجاه أراضي المزارعين في مواصي رفح، حيث شارك السيد ستيفنسون في السباق، وقال عند نهاية السباق «أود أن أحي هذه المجموع من الفتيات والفتيان الذين شاركوا في هذا الجري للاحتفال بوصول مياه الري المعالجة. نتمنى أن

وتدهور الوضع الاقتصادي للمزارعين. وأفاد شين ستيفنسون مدير منظمة أوكسفام في الأراضي الفلسطينية بأن «هذه المحطة ستوفر مياه معالجة بجودة عالية للري الزراعي وخاضعة للفحص بشكل دوري، وستستخدم لري أكثر من 7500 شجرة من أشجار الزيتون والمحاصيل والجوافة في مواصي رفح» وأضاف السيد ستيفنسون بأن المشروع فوائد جمة من أبرزها تخفيف الضخ من الخزان الجوفي الذي يتهاك بفعل تداخل مياه البحر وزيادة نسبة ملوحة المياه الجوفية. وفيما يتعلق

الدولية والمحلية. يأتي هذا المشروع لتنفيذ المرحلة الثانية من محطة رفح لمعالجة المياه العادمة حيث قامت فيها بكار بتنفيذ المرحلة الأولى حديثاً، بينما يقوم اتحاد لجان العمل الزراعي حالياً بتنفيذ المرحلة الثالثة منها. ويرتبط التدخل ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية سلطة المياه الفلسطينية ووزارة الزراعة لإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في ري المزروعات للتخفيف من مشكلة المياه الكارثية في قطاع غزة والمشاكل البيئية المرتبطة بها، بالإضافة إلى تأثير ذلك على جفاف الأراضي الزراعية

غزة- الحياة الجديدة- بمساهمة سخية من الاتحاد الأوروبي بلغت 2 مليون يورو نفذت أوكسفام وبالشراكة مع جمعية أصدقاء البيئة والإغاثة الزراعية الفلسطينية مشروع تحسين الوصول إلى مياه مستدامة للزراعة من خلال إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في ري الأشجار في منطقة مواصي رفح جنوب قطاع غزة، حيث تم إعادة معالجة المياه الناتجة عن محطة معالجة المياه العادمة في مدينة رفح باستخدام تقنية الفلاتر الرملية للوصول إلى مواصفات تناسب ري الأشجار بما يتوافق مع المعايير

الاتحاد الأوروبي وأوكسفام يفتتحان محطة معالجة المياه العادمة للري الزراعي في رفح

تعمل المراحل الأخرى في محطة رفح قريباً للوصول لعدد أكبر من الأراضي. ونحن نأمل مع شركائنا في غزة أن ننسخ هذه التجربة على مستوى قطاع غزة».